المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسن

إحاطة إلى مجلس الأمن

20 كانون الثاني/يناير 2021

ترجمة غير رسمية

السيد الرئيس (السفير طارق الأدب – تونس)

1- بينما يُقبل الشعب السوري على عام 2021، فقد عانى على مدى عقد من النزاع من الموت، والإصابة، والنزوح، والدمار، والاعتقال، والتعذيب، والإرهاب، والانتهاكات، والإهانات، وانعدام الاستقرار، والتدخل، والاحتلال، والانقسام، وتراجع معدلات التنمية، والفقر على نطاق واسع. واليوم، يعاني الملايين داخل سوريا وملايين اللاجئين خارجها من صدمات عميقة، وفقر مدقع، وانعدام الأمن الشخصي، وغياب الأمل في المستقبل.

2- بالنسبة للكثيرين، فإن المعاناة اليومية لمجرد البقاء على قيد الحياة تطغى على معظم القضايا الأخرى. فوفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) وسيقوم مارك بإحاطتكم بشكل أكثر تفصيلاً حول الوضع الإنساني، أكثر من ثمانية من كل عشرة أشخاص في سوريا يعانون من الفقر. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن 9.3 مليون شخص داخل سوريا يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتشكل المساعدات الإنسانية المقدمة من الدول الأعضاء والمانحين شريان حياة أساسي للسوريين. إلا أنه من المتوقع أن تزداد المؤشرات سوءاً. وتتجمع مجموعة من العوامل لخلق وضع مأسوي – فتأثير عقد من النزاع، وتردي الأوضاع الاقتصادية عالمياً بسبب الجائحة، وتداعيات الأزمة اللبنانية، والعوامل الداخلية مثل اقتصاد الحرب، والفساد، وسوء الإدارة، والعوامل والتدابير الخارجية هي بمثابة تسونامي بطيء يضرب سوريا. ومع ارتفاع معدلات التضخم ونقص الخبز والوقود، يمكننا أن نتوقع أن تشهد قدرة الحكومة السورية وسلطات الأمر الواقع الأخرى على توفير الخدمات الأساسية والدعم للسلع الأساسية تراجعاً مستمراً. وتتسبب الجائحة أيضاً في خسائر إضافية. فالسوريون يعانون، ويظل ضرورياً ألا تساهم أية عقوبات في تفاقم محنتهم. ويواجه المجتمع المقسم المزيد من التفكك لنسيجه الاجتماعي، وهو ما يؤسس لمزيد من المعاناة والمزيد من عدم الاستقرار.

3- لكن على الأقل، سيدي الرئيس، فالشعب السوري أقل تعرضاً من ذي قبل لأعمال العنف الشاملة. لقد كانت الأشهر العشرة الماضية الأكثر هدوءاً في تاريخ النزاع. فقد تغيرت بالكاد خطوط التماس. إلا أن هذا الهدوء يتسم بالهشاشة، ويمكن أن يتلاشى في أي لحظة. فقد كانت أحداث الشهر الماضي دليلاً جديداً على ذلك. فقد شهدنا تصعيداً مفاجئاً وكبيراً حول عين عيسى في شمال شرق سوريا. وتكثيفاً للغارات الجوية المنسوبة لإسرائيل؛ واستمراراً في هجمات داعش في شرق ووسط سوريا؛ وهجمات متبادلة في إدلب ومحيطها؛ واضطرابات في الجنوب الغربي. فيعد هذا أيضاً هدوءً *نسبياً* إلى حد ما. لا يزال المدنيون يُقتلون في تبادل إطلاق النار والهجمات بالعبوات الناسفة، ولا يزالوا يواجهون مجموعة من المخاطر الأخرى – من عدم الاستقرار والاحتجاز التعسفي والاختطاف، إلى الإعمال الإجرامية وأنشطة الجماعات المصنفة إرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة.

4- وفي الوقت الذي يواجه فيه الشعب السوري الفقر وانعدام الأمن، ناهيك عن الآمال والتطلعات التي لم تتحقق للكثير من أبنائه، فإنني أوجه التحية لكل السوريين العاملين في المجتمع المدني فهم يواصلون القيام بما يستطيعون من أجل تحسين الوضع ودعم العملية السياسية. وقد سعدت بتواصلي مع العديد منهم في نهاية شهر كانون الثاني/ ديسمبر من خلال غرفة دعم المجتمع المدني.

5- وكما أكدوا لي، فإن العملية السياسية لم تسفر بعد عن تغييرات حقيقية في الحياة اليومية للسوريين، ولم تساهم في تحديد رؤية حقيقية للمستقبل. كما أن الخطوات التي من شأنها أن تساهم في بناء الثقة لم تتحقق بشكل فعلي، مثل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق، والتقدم بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين – أو على الأقل توفير معلومات حول مصير هؤلاء الأشخاص، والوصول لهم، وإطلاق سراح النساء والأطفال والمرضى والمسنين. بالإضافة إلى وقف إطلاق النار على المستوى الوطني، ونهج تعاوني وفعال لمكافحة المجموعات المصنفة على أنها إرهابية من قبل الأمم المتحدة، وخطوات لخلق بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، وإجراءات خارجية وداخلية لمعالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد محادثات سياسية بين السوريين سوى من خلال المسار الدستوري، وتبدو الانتخابات الحرة والنزيهة التي تُجري وفق دستور جديد تحت إشراف الأمم المتحدة، والمنصوص عليها في القرار 2254، بعيدة في المستقبل.

6- بينما أواصل تقييم مدى التقدم في تنفيذ القرار 2254، يبدو واضحاً أنه لا يمكن لأي طرف فاعل أو مجموعة من الأطراف الفاعلة فرض إرادتها على سوريا أو تسوية النزاع – وبالتالي يجب على كل

الأطراف العمل معاً. نعم، العملية يجب أن تكون بملكية وقيادة سورية. إلا أنه في ضوء تدويل الأزمة إلى حد كبير، ووجود خمسة جيوش أجنبية تنشط على الأراضي السورية، لا يمكننا التظاهر بأن الحلول في أيدي السوريين فقط – أو أن الأمم المتحدة يمكنها أن تقوم بذلك بمفردها.

7- لهذا، نحن بحاجة إلى دبلوماسية دولية أكثر جديةً وتعاوناً – وهو أمر ممكن، بالنظر إلى أنه على الرغم من اختلافاتها، فإن الدول الرئيسية ملتزمة بالقرار 2254. ولديها مصالح مشتركة بما في ذلك حول مسائل مثل تحقيق الاستقرار، واحتواء الإرهاب، والعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين، ومنع المزيد من الصراع. فيجب أن نكون قادرين على البناء بشكل جماعي على هذه المشتركات. لقد بتُ أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى أننا بحاجة إلى مقاربة شاملة – تشمل جميع القضايا، وجميع الأطراف الفاعلة، وتمضي قدماً في شكل خطوات متبادلة لمعالجة كافة القضايا الواردة في القرار 2254 – هذا هو السبيل لتحقيق تقدم حقيقي، ورسم مسار آمن لجميع السوريين– رجالًا ونساء – للخروج من هذا النزاع. أواصل العمل على نطاق واسع في هذا الاتجاه، مع الأطراف الرئيسية. وأتطلع إلى مواصلة ذلك – بما في ذلك من خلال التواصل مع الإدارة الأمريكية الجديدة التي تتولى مهامها اليوم.

السيد الرئيس،

8- بينما أواصل السعي نحو هذا المسار الأوسع، أستمر في مهمتي في تيسير عمل اللجنة الدستورية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة. فمن المقرر أن تعقد الدورة الخامسة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية في جنيف الأسبوع المقبل في الفترة من 25 إلى 29 كانون الثاني / يناير، إذا ما سمحت الظروف المرتبطة بكوفيد 19 بذلك بالطبع. وكما هو متفق، ستناقش الدورة، وفقاً لولاية اللجنة الدستورية والمعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية، المبادئ الدستورية / المبادئ الأساسية في الدستور.

9- وأنوه في هذا السياق، أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بجائحة كوفيد 19 في جنيف. سنعمل على ضمان الالتزام الكامل ببروتوكولات الصحة والسلامة. ونقدر عالياً تعاون السلطات السويسرية في تسهيل المضي قدماً في عقد الاجتماع. كما نقدر التزام الرئيسين المشاركين وأعضاء اللجنة الدستورية بالإجراءات الواجب اتباعها.

10- آمل أن أتمكن قريباً من مواصلة مشاوراتي مع الحكومة السورية في دمشق ومع هيئة المفاوضات السورية بشأن العملية السياسية الشاملة. في غضون ذلك، وفي إطار التحضير للدورة القادمة اللجنة الدستورية، تواصلت مع الرئيسين المشاركين. كما عقدت اجتماعاً افتراضياً مع الثلث الأوسط أمس.

11- دعوني أسجل أيضاً أنني عقدت اجتماعين افتراضيين مع المجلس الاستشاري النسائي في كانون الأول / ديسمبر. وأتطلع إلى الاجتماع افتراضياً مع عضواته مجدداً خلال الأسبوع الحالي و الأسبوع المقبل. وقد أكدن لي على أهمية المشاركة الكاملة للمرأة، والحفاظ على الحقوق الدستورية الأساسية للمرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال هذه العملية، والدفع من أجل مزيد من التقدم الملموس في عمل اللجنة الدستورية. وآمل أن التقي بالمجلس الاستشاري النسائي من جديد بشكل فيزيائي عندما تسمح ظروف الجائحة بذلك.

السيد الرئيس،

12- في اعتقادي أن الدورة القادمة للجنة الدستورية ستكون مهمة للغاية. فعلى مدار أكثر من عام تمت مناقشة العديد من الموضوعات، وأعتقد أن الوقت قد حان للرئيسين المشاركين للاتفاق على آلية ومنهجية عمل فعالة وعملية، بحيث تكون الاجتماعات منظمة بشكل أفضل وأكثر تركيزًا. أعتقد أننا بحاجة إلى ضمان أن تبدأ اللجنة في الانتقال من "إعداد" الإصلاح الدستوري إلى عملية "الصياغة"، وفقاً للولاية المنوطة بها. ويمكن للجنة القيام بذلك من خلال البدء في النظر في قضايا دستورية محددة ومسودات للمواد الدستورية. وأعتقد أيضًا أن الرئيسين المشاركين يمكنهما، بل يتعين عليهما، التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عمل للاجتماعات القادمة وجداول أعمال وموضوعات واضحة والمضي بوتيرة أسرع في هذه العملية.

السيد الرئيس،

13- أعتقد أن هذه الأهداف واقعية، لكن لا يمكنني أن أؤكد لهذا المجلس أنها ستتحقق هذه المرة. فأنا مستمر في مشاوراتي، وقد تلقيت قبل أن أبدأ هذه الإحاطة مباشرة اقتراحاً من الرئيس المشارك المسمى من قبل هيئة المفاوضات السورية وسأنقله بعد قليل للرئيس المشارك الآخر. وسأواصل التشاور معهما بما في ذلك في جنيف في نهاية الأسبوع قبل بدء اجتماعات الدورة. وأناشد الرئيسين

المشاركين وجميع أعضاء اللجنة أن يكونوا مستعدين للانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل خلال هذه الدورة. وأدعوكم جميعاً لممارسة نفوذكم البناء في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

14- لاشك أننا في لحظة تشهد تحديات ضخمة على المستويين العالمي والإقليمي. يجب أن نضمن أن تكون معالجة الأزمة في سوريا على رأس أولوياتنا المشتركة. فسوريا بلد ذو تاريخ لكنه يعاني من مأساة كبيرة. يتعين علينا البدء في إحراز تقدم، خطوة بخطوة، بشكل متبادل وبخطوات يعضد بعضها البعض، على مسار تنفيذ القرار 2254. إذا لم نتمكن من ذلك، فإن الأخطار على المدنيين في سوريا وعلى سوريا كدولة وعلى مجتمعها وعلى المنطقة بأسرها ستزداد. لا يمكن أن يكون هذا الأمر مقبولاً للسوريين ولا لأي منا. لهذا، أعول على دعم مجلس الأمن وجميع الأطراف الفاعلة الرئيسية للحفاظ على الهدوء على المستوى الوطني، ودعم بناء الثقة، ودفع العملية السياسية للأمام.

شكراً السيد الرئيس